من اجل سجل انتخابي سليم ونظيف

تعرف على أولى المراحل الانتخابية وأعرف مسؤولياتك

تحصين وعي الجمهور الانتخابي هو الطريقة الصحيحة لبناء مجتمع ديمقراطي عصري ومتحضر

يحدد القانون ثلاثة مواقع انتخابية يحق للناخب تقييد اسمه فيها وهي موقع العمل أو الاقامة أو العائلة

تتهيأ بلادنا للانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر القادم وستبدأ المعارك الانتخابية خلال أشهر قليلة والمختلفة جملة وتفصيلاً عن الانتخابات السابقة أكان ذلك في طبيعة البرامج وحرية العملية الانتخابية أو بنوعية المرشحين ، ويظل المواطن اليمني هو هدف الاصلاح بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما تسعى إليه القيادة السياسية ، فالجميع معنيون بحشد الهمم والانطلاقة الكبرى لليمن الجديد نحو التنمية المتكاملة وبناء المجتمع العصري من خلال العمل الجاد وتوسيع المشاركة الشعبية في الانتخابات.

لقد اصبح من الضروري تعميق الوعي بين الناخبين حتى يتمكنوا من اختيار افضل من يمثلهم والترشح والانتخاب مكفول للجميع في التشريعات اليمنية ، ولكي تمارس حقك في الترشح والاقتراع يجب أن يكون الاسم مقيداً في جداول الانتخابات وإلا يكرر في السجل الانتخابي.

كتب / فريد محسن علي

انتخاب رئيس الجمهورية

يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية حرة ومباشرة ويُعرف رئيس الجمهورية بأنه رئيس الدولة ويفوز من يحصل على اغلبية أصوات المشاركين في الانتخابات ، ومن مهامه العمل على تجسيد ارادة الشعب واحترام الدستور والقانون ، وحماية الوحدة الوطنية ومبادىء واهداف الثورة اليمنية والالتزام بالتداول السليم للسلطة والاشراف على الاعمال السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية أما مدة رئيس الجمهورية فهي ٧ سنوات شمسية وتبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية ، كما أنه لايجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة ٧ سنوات فقط .. ولغرض الانتخابات الرئاسية تعتبر الجمهورية اليمنية دائرة انتخابية واحدة ويجوز للناخب الادلاء برأيه بالبطاقة الشخصية أو العائلية أو حتى العسكرية أو الانتخابية ويسمح ابراز جواز السفر .

من يحق لهم التسجيل

حق الناخب ان يعرف من يحق لهم التسجيل في العملية الانتخابية وهم الاشخاص المؤهلون للتسجيل أي المتجنس الذي مضى على كسبه الجنسية ١٥ سنة كاملة وكل مواطن بلغ ١٨ سنة وأكثر ، أما الاشخاص غير المؤهلين للتسجيل فهؤلاء اشخاص لايحق لهم التسجيل وكذلك الذين قيدوا اسماءهم في جداول الناخبين السابقة ، كماان الاطفال والاجانب لايحق لهم اطلاقاً التسجيل ، وهناك وثائق اثبات الهوية والتي تضمن الشخصية ، العائلية والعسكرية أو جواز السفر ، وفيما يخص الأماكن التي يجب التسجيل فيها وتغيير الموطن الانتخابي فيها تعد ثلاثة أماكن ، مكان العمل الرئيسي ، ومكان الاقامة أو مقر العائلة حتى لو لم يكن مقيماً فيه .

ويمارس كل ناخب حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه الانتخابي ، وعليه في حالة تعدد مواطنه ان يعين الموطن الذي يريد ممارسة حقوقه الانتخابية فيه ، ولكل ناخب فقدت بطاقته الانتخابية أو تلفت حق الحصول على بطاقة انتخابية بدل فاقد أو تالف وهذا يتم بناء على طلب يقدم إلى اللجنة المختصة .

تغيير الموطن الانتخابي

هناك معلومة لابد من التقيد بها حتى يجب أن يقدم طلب تغيير الموطن الانتخابي إلى اللجنة المختصة مرفقاً به البطاقة الانتخابية ، ولايجوز للجان القيد والتسجيل قبول طلب تغيير الموطن الانتخابي بسبب انتقال العمل ، مالم يكن قد مضى على مباشرة الطلب للعمل في الموطن الانتخابي الجديد مدة ستة أشهر على الأقل من تاريخ تسليم الطلب ، كما ترسل كافة اللجان الانتخابية في اليوم التالي لانتهاء عملية القيد والتسجيل إلى اللجنة العليا اسماء من سجلوا لديها بحكم انتقال الموطن ، بالاضافة إلى ذلك فان اللجنة تتولى ابلاغ اللجان الانتخابية في الموطن السابق للقيام بحذف اسمائهم من جداولها وذلك قبل إعلان جدول الناخبين .

االادارة والاعداد

يتولى الادارة والاعداد والاشراف والرقابة على اجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتي تنبثق منها اللجان الاشرافية واللجان الاساسية والفرعية ولجان ادارة الانتخابات ، فاللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تعد هيئة مستقلة مالياً وادارياً وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتمارس كافة المهام والاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في قانون الانتخابات باستقلالية تامة وحيادية كاملة ، وقد تكون قراراتها علنية ولايجوز بأي حال من الاحوال لأي جهة كانت التدخل في شؤون واعمال اللجنة العليا أو اختصاصاتها أو الحد من صلاحياتها ، ومدة العضوية فيها ست سنوات شمسية ، تبدأ من تاريخ صدور قرار التعيين ، واذا كان العضو المعين في اللجنة منتمياً إلى أي حزب أو تنظيم سياسي فانه يتوجب عليه تجميد نشاطه الحزبي خلال مدة عضويته باللجنة وزد على ذلك فان اللجنة العليا تتشكل من ٧ أعضاء يتم تعيينهم من رئيس الجمهورية .

أما اللجان الاشرافية فهي اللجان المشكلة من قبل اللجنة العليا على مستوى المحافظات للاشراف على اللجان الانتخابية الاخرى ، وفيما يتعلق باللجان الاساسية يتم تشكيلها من قبل اللجنة العليا للقيام باعداد جداول وبيانات الناخبين والقيام بمراجعتها وتحرير نسخها ، وكل ما يجب عليها القيام به وفقاً لاحكام القانون وادارة الانتخابات هي اللجان الاصلية والفرعية التي تشكلها اللجنة العليا للقيام بادارة عملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج في الدوائر الانتخابية .

طلبات الادراج والحذف

تشير المادة (٩) من الفصل في طلبات الادراج والحذف بأن تفصل اللجنة الاساسية في طلبات الادراج والحذف بدءاً من اليوم التالي لتقديم الطلبات شريطة ان لاتتجاوز مدة الفصل خمسة أيام من نهاية فترة تقديم الطلبات ، وذلك أولاً بأول ، ويجب على اللجنة عدم جمع الطلبات للفصل فيها دفعة واحدة ، وعلى اللجنة الاساسية اثناء نظرها في طلبات الادراج والحذف والفصل فيها ان تسمع اقوال مقدم الطلب ، ومن قدم ضده الطلب وان تجري ما تراه لازماً من تحقيق ذلك وفقاً للاجراءات الآتية :

اذا حضر مقدم الطلب ، اذا لم يحضر مقدم الطلب في اليوم المحدد ، واذا حضر من قدم الطلب ضده ، ولم يحضر مقدم الطلب ، وعلى اللجنة ان تجري ما تراه ملازماً من تحقيق وتحري للتأكد من صحة الطلبات المقدمة اليها .

وفي المادة (١٠) تصدر اللجنة قرارها بشأن طلبات الادراج والحذف بعد استكمالها الاجراءات القانونية المشار اليها في المادة السابقة ، أما المادة (١١) فتصدر اللجنة الاساسية قراراتها بموافقة عضوين على الأقل من اعضائها ، وتعتبر قرارات اللجنة الاساسية في المادة (١٧) التي لم يطعن فيها أمام المحاكم الابتدائية نهائياً ويتم تنفيذها وتحرير الجداول بموجبها .

المخالفات والعقوبة

هناك أحكام جزائية تنص على معاقبة أي من رؤساء واعضاء اللجان التي تشكلها اللجنة العليا في كافة مراحل العملية الانتخابية بالحبس مدة لاتزيد عن سنة أو بغرامة لاتقل عن ١٥٠ ألف ريال عند ارتكابه : التلاعب في جداول قيد الناخبين وبياناتهم أو حذف أو ادراج اسم شخص بدون حق أو اسقاط أسماء ناخبين عن الاقتراع ، أو تنفيذ أي توجيهات مخالفة للقانون ، أو عدم الالتزام بالمواعيد الزمنية ومخالفتها أو افشاء أية اسرار أو معلومات أو بيانات أو اخراج أية وثيقة من الوثائق من شأنها الاضرار بالاخرين .

وفي الاحكام العامة فان اللجنة العليا لاتتحمل تبعة اخطاء لجان مراجعة الجداول ، كما تعفى جميع الطلبات والعرائض والطعون المقدمة ، والقضاء هنا وحده المختص باصدار الاحكام بالعقوبات على مخالفة احكام قانون الانتخابات ولائحته التنفيذية وايضاً فيما لم يرد به نص في دليل الطعون الانتخابية تطبق بشأنه الاحكام الواردة في قانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون الاثبات .

أحاديث حول مرحلة القيد والتسجيل

عملية القيد والتسجيل النواة الحقيقية للعملية الانتخابية

صحيفة ١٤ أكتوبر استطلعت آراء مجموعة من المواطنين حول أهمية السجل الانتخابي ، في عموم محافظات الجمهورية ، وماتحمل ضمائرهم من وجهات نظر حول عملية القيد والتسجيل النوة الحقيقية للعملية الانتخابية المؤكدة على ترسيخ النهج الديمقراطي الذي تخطوه بلادنا بثبات وماتحمله هذه المرحلة من أهمية وطنية تحتم على الاحزاب والمنظمات وقادة الرأي المشاركة في تعزيز الوعي الانتخابي

استطلاع / طارق الخميسي

التفاف الشعب

قال الأخ / علي محمد ناصر الأشول : لاشك ان عملية القيد والتسجيل تتطلب جهود حثيثة متواصلة تشارك فيها كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية وذلك لما لهذه المرحلة من تأثير مباشر وقوي على الانتخابات القادمة سواء الرئاسية أو انتخابات المجالس المحلية في عمرها الانتخابي الثاني .. وانجاحها يعتبر تجسيداً وترسيخاً للنهج الديمقراطي المعبر عن الارادة الشعبية بغالبية مكوناته الاجتماعية التي اختارتها نظاماً سياسياً ثابتاً للتداول السلمي للسلطة ولايمكن ان تنجح إلا بنجاح هذه المرحلة المتمثلة بعملية القيد والتسجيل التي من خلالها تصحح السجلات حيث ان ا المدة التي مرت كبر خلالها جيل جديد من حقه ان يمارس حقه الدستوري في انتخاب من يريد انتخابه ولكن بعد ان يسجل اسمه لدى المراكز ويحصل على البطاقة التي بها يضم صوته إلى اصوات الناخبين وقت الاقتراع السري كذلك تصحيح سجلات القيد من الذين رحلوا عن هذه الدنيا وبقائهم مقيدين يؤثر على سلامة العملية ويشوش على الاحصائيات التي تتخذ قاعدة معلومات للبناء والتنمية كما اني لا بد ان اشير إلى الاحزاب التي تنوه بعرقلة هذه المرحلة فانها تسعى إلى رفض الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ومن ثم هي ضد تواجدها على الساحة السياسية وضد المصلحة العامة لان افشال المرحلة لايمثل الا طريقاً معبراً على الغاء تعبير الاخرين وضد المسيرة الديمقراطية برمتها على اعتبار ان مرحلة القيد والتسجيل هي ابجديات الديمقراطية .

تجربة المجالس المحلية

وحول أهمية هذه المرحلة وعلاقاتها بتجربة المجالس المحلية في المرحلة يقول الأخ الشيخ / حدي صالح حسين العمدي : ان مرحلة القيد والتسجيل مهمة جداً لما تشكله من خطوة رئيسة نحو انتخاب المجالس المحلية ومشاركة الشباب الذين لم يتمكنوا من المشاركة والذين بلغوا السن القانوني الذي يجيز لهم المشاركة في اختيار اعضاء المجلس القادم او الترشيح كما ان هذه المرحلة (القيد والتسجيل) تعد شعبية ووطنية على اعتبارها جزءاً هاماً من المسيرة الديمقراطية التي تخطوها بلادنا بخطوات ثابتة وراسخة وان هذه المرحلة بالتأكيد سوف تعالج السلبيات التي مرت على عملية قيد الناخبين في السابق والتي من خلالها سنتمكن المضي قدماً في الاتجاه الصحيح على درب الديمقراطية الحقة وبناء مجالس محلية جديدة تغني تجربتها بمعالجة السلبيات التي مرت على المجالس المحلية في تجربتها السابقة وان تضطلع بواجباتها ومسؤولياتها الصحيحة بقوة لان ما بني على الخطأ يفشل ومابني على الصواب نجح واستمر فان التفاعل الشعبي والجماهيري مع هذه المرحلة الهامة والحساسة مهمة ومسؤولية الجميع ولاتقتصر على حزب معين وانما كل الاحزاب السياسية معنية بانجاح هذه المرحلة لتنظيف الجداول الانتخابية من الاسماء المكررة والوهمية واسماء المتوفين وصغار السن الذين لم يبلغوا السن القانوني .

معالجة سلبيات الماضي

وعلى لاتجاه ذاته شارك الأخ / عبده شوعي المقابلي بقوله : ان أي عملية انتخابية رئاسية أو نيابية أو مجالس محلية تسبقها بالضرورة عملية مهمة جداً هي عملية القيد والتسجيل وتحرير جداول الناخبين وبعد أيام سوف تدشن عملية القيد والتسجيل من قبل اللجان المنبثقة عن اللجان العليا للانتخابات ولكن قبل بدأ هذه المرحلة يجب على اللجنة العليا للانتخابات والاحزاب والمنظمات السياسية والجماهيرية توضيح بعض التساؤلات للمواطنين وأبدأها بالاستفسار عن الطريقة التي بواسطتها تسجيل الناخبين الجدد الذين لم يتم ادراج اسمائهم في جداول الناخبين السابقة وماهي المتطلبات التي يطلبها المسجل هل هي اثبات الشخصية عن طريق البطاقة أو عن طريق التعريف ببطاقته العضوية او عن طريق عاقل الحارة وماهي الاخطاء العالقة في جدول الناخبين السابقة وهل ستصحح الاخطاء في هذه المرحلة وهل هناك آلية جديدة ومتطورة في اصدار البطاقة الانتخابية الجديدة بواسطة البصمة والصورة أم هي بالطريقة التقليدية عن طريق المطبوعات .. صحيح هناك سلبيات وايجابيات اثناء عملية القيد والتسجيل الا ان سلبيات المرحلة السابقة هي اكثر من ايجابياتها على سبيل المثال تسجيل صغار السن عن طريق التعريف من قبل الاحزاب مثلما حصل في مرحلة القيد والتسجيل السابقة وشارك في هذا الخطأ جميع الاحزاب بالاضافة إلى تسجيل الفرد أكثر من مركز انتخابي او دائرة انتخابية وهذا التصرف الخاطىء يأتي بسبب جهل المعرفين بذلك الناخب أو تلك الناخبة ايضاً من الاضرار التي تلحق بالبطاقة الانتخابية غير الصحيحة للبيانات اذ يقوم الحاصل عليها في استخراج بطاقة شخصية لاثبات الهوية .. وفي نظري سوف تكون هذه المرحلة بداية طيبة وحازمة واتمنى من جميع المواطنين التوجه إلى أماكن القيد والتسجيل للادلاء بالبيانات الصحيحة وان يستغلوا حقهم الطبيعي الذي كفله الدستور لهم فعليهم المبادرة دون تهاون فنحن مقبلون خلال هذا العام على انتخابات الرئاسة وكذا انتخابات المجالس المحلية وحتى لايكون لبس في عملية القيد والتسجيل وعلى اللجان اتخاذ كافة الاحتمالات والطرق السليمة لاجراءات عملية القيد والتسجيل ونتمنى ان توفر لهم الآلات الاكترونية الحديثة وادخالها إلى جميع اماكن اللجان والتحري في البيانات وعدم المجاملة ليكون من يكون لان البطاقة الانتخابية تعد حق شرعي لأي مواطن حاصل عليها أن الدخول معترك الساحة السياسية باجوائها الديمقراطية .

الشباب والمرحلة القادمة

ويشاركنا الشاب بحديث من الأخ / محمد علي المضلعي بقوله : المرحلة القادمة وبالخصوص في الاشهر القليلة القادمة تعد من المراحل الحاسمة والمهمة في تاريخ اليمن فالمتتبع لحال الشعب ومن بينهم الشباب في هذه الايام يجد ان به حراك سياسي غير عادي فكل الاحزاب والجمعيات المهتمة بالوضع السياسي تعمل جاهدة لكسب قاعدة سياسية كبيرة وخاصة من الشباب ونحن كأشخاص وشباب لابد من أن يكون لنا دورنا الفعال والمؤثر في هذا الحراك ، فهاهي مدة القيد والتسجيل قادمة على الابواب فلابد ان نسارع في تسجيل انفسنا حتى يحق لنا اداء واجبنا الدستوري والوطني كناخبين أو مرشحين فصوتك اخي المواطن كناخب قد يغير المعايير وحقك الدستوري يتيح لك الترشيح والمنافسة في شتى مناحي الحياة السياسية ، لذلك يجب ان لانستخف باصواتنا كما يجب علينا ان نعمل على جذب انتباه العامة من الناس وتوعيتهم بدورهم في الحياة السياسية وحقهم الدستوري وواجباتهم تجاه وطنهم الابي وان لايكونوا مستسلمين خانعين لما يفرض عليهم أيام الانتخابات المقررة في موعدها المحدد قال سبحانه وتعالى : (ان الله لايغير ما بقوم حتى يغير ما بأنفسهم) صدق الله العظيم .

واقول الله الله في مستقبل الوطن يا مثقفينا ويا احزابنا الوطنية فان على كاهلكم يقع الدور الكبير في حشد الجهود وتوجيهها بالنحو الصحيح لانجاح هذه المرحلة الهامة في المسار الديمقراطي والمشاركة الفعلية في تصحيح الاسماء او تقييد اسماء الشباب الذين يشملهم قانون الانتخابات ولوائحه التنظيمية .

أهمية هذه المرحلة

ويختتم مشاركتنا الأخ / وضاح علي علي الغميري حيث قال : اننا نحمد الله لما وصلنا إليه من نعم الديمقراطية التي ترفرف رايتها فوق اراضي وطننا الغالي وها نحن اليوم نسير باتجاه النهج الديمقراطي الراسخ ينعم به الشعب الوطن من اقصاه إلى ادناه وهو المنجز الذي اتاح لنا اليوم تسجيل وقيد اسماء من يحق لهم الانتخاب والترشيح وان على ثقة ان هذه المرحلة ستشهد اقبالاً وتفاعلاً من كافة فئات الشعب ومكوناته الحزبية لان المواطن اليوم غير المواطن في أول مرحلة للقيد والتسجيل لانتخابات ٩٣م اصبح يعي ويدرك مدى أهمية صوته الذي تنظر له الساحة السياسية امام صناديق الاقتراع السري باهتمام وهذا يعني ان المواطن يعرف المهام الوطنية المعلقة على عاتقه من خلال تسارعه بالذهاب إلى المراكز الخاصة بعملية القيد والتسجيل لانها تفهم مدى أهمية هذا الحدث التاريخي وينبغي على المشايخ والاعيان والعقال والمثقفين والاحزاب والمنظمات الجماهيرية ان يكون لهم دور مهم في انجاح هذه العملية من خلال الدفع بالناخبين الجدد لاستخراج البطاقة الانتخابية والقيام بحرص تصحيح المخالفات التي يرتكبها بعض الجهلاء سواء بحسن نية أو عن غير قصد او بفعل فاعل ويأتي هذا الحرص حفاظاً على سلامة السجل والقيد ونجاح العملية الانتخابية بمجملها .

تنفذها جمعية الزهراء النسوية بذمار

دعفان يدشن حملة التوعية الانتخابية بمحافظتي ذمار والبيضاء

ذمار / ١٤ أكتوبر

أكد الأخ / عبدالكريم دعفان الوكيل المساعد لمحافظة ذمار على أهمية مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين في الدفع بالمؤهلين لتسجيل اسمائهم وحصولهم على البطاقة الانتخابية التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم الانتخابية سواء بالترشح أو الترشيح .

وأشار خلال الكلمة التي القاها في حفل تدشين حملة التوعية الانتخابية التي تنفذها جمعية الزهراء الخيرية النسوية بذمار في محافظتي ذمار والبيضاء خلال المدة من ٤/١٥ ـ ٢٠٠٦/٥/٥م بمشاركة ١٤ فريق ميداني من الذكور والاناث موزعين على ٦ دوائر ريفية في نطاق محافظتي ذمار والبيضاء إلى الدور البارز الذي يجب على فرق التوعية الميدانية أن تلعبه في الدفع بالنساء والذكور ممن لم يتمكنوا من قيد اسمائهم في سجلات الناخبين وحثهم على المشاركة الفاعلة باعتباره حقاً من حقوقهم كفله الدستور والقانون .

\وقد القيت خلال الحفل عدد من الكلمات أكدت على أهمية التوعية الانتخابية وأهمية مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين .

حضر الحفل أ. حسن محمد عبدالرزاق عضو مجلس الشورى وحسن عبدالوهاب الوريث مدير الإعلام وعدد من الشخصيات .

أخي المواطن .. أختي المواطنة :

المحافظة على صحة السجل الانتخابي مسئولية تضمن سُرعية وسلامة العمليات الانتخابية

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء